

السياسي الفلسطيني في الخارج . ولذا فقد بنت الدائرة الفرنسية التي امرت بالاعتقال، أن الحادثة قد تسفر عن امرين: أما أن يسلم الاخ ابو داوود الى المانيا اذا طالبت به ، ليفتح تسليمه الى المانيا ملف حادثه ميونيخ . واما اذا تعذر تسليمه الى المانيا ان تحرج السلطات الفرنسية في اطلاق سراحه ، واذا اطلقت سراحه ، فيظهر وكأنه خضوع للضغط العربي ، وكلا الحالتين تخدمان التحرك الصهيوني ضد النشاط الفلسطيني في الخارج . وقد ذكرت بعض الصحف الفرنسية ان الداخلية الفرنسية تلقت من المانيا برقية يوم اعتقال الاخ « ابو داوود » تشير الى ان وزارة العدل الالمانية سترسل في اليوم التالي طلبا بتسليمها « ابو داوود » . ولكن المانيا لم ترسل هذا الطلب . ولذا فقد كانت فرنسا محرجة في استمرار اعتقاله ، فاطلقت سراحه .

لقد اشارت الاوساط الصهيونية والحكومة الاسرائيلية زوبعة كبيرة ضد اطلاق سراح الاخ « ابو داوود » وصورت الامر كأنه خضوع للضغط العربي . ولا شك ان اطلاق سراح الاخ « ابو داوود » قد افشل الحملة الصهيونية او وضع العصي في عجلاتها . والسؤال الان بعد ان فتحت العمليات ، جريمة اغتيال المناضل محمود صالح ، وحادثة اعتقال الاخ « ابو داوود » ملف العمليات الخارجية مجددا هو : هل ينجح العدو الصهيوني في إعادة التحرك الفلسطيني في الخارج الى حلقة الدوران في العنف الخارجي ، الى العتف والعنف المضاد ؟ وعلى الرغم من اننا نشك في ذلك فأننا نرى ان الاجابة على سؤال كهذا متروكة لكل القوى الوطنية الفلسطينية حتى تصيغها بشكل ثوري وقاعل .

غ . خ

وتشير كل المعلومات المتوفرة ، ان وزير الداخلية الفرنسي هو الذي اصدر امرا باعتقال الاخ ابو داوود دون معرفة لا رئيس الوزراء ولا رئيس الجمهورية ، ولكن يعد ان اثار الاعتقال كل هذه الضجة تنصل وزير الداخلية من معرفته بالامر والقى باللوم على بعض المتنفذين في وزارة الداخلية .

ونحن نشك ان تكون الجهة التي كانت وراء اعتقال الاخ ابو داوود غير واعية لنتائج ما اقدمت عليه وانها ستضطر الى اطلاق سراحه بعد ايام . وتشير كل المعلومات ان الاعتقال جاء ضمن الحسابات الصهيونية ويخدم المخطط الصهيوني في إعادة فتح ملف العمليات الخارجية . فوزير الداخلية الفرنسي معروف بمواقفه العلنية من العنف الخارجي وما يسمى بالارهاب الدولي ، ومنذ أشهر وهو يشهر في فرنسا حملة واسعة ضد ما يسميه بالارهاب الدولي . وقد اصدر مؤخرا تعليمات الى الشرطة الفرنسية تعطيلها الحق بايقاف اي سيارة مدنية وتفتيشها بحجة مقاومة « النشاط الارهابي » ومنع حدوثه . ولعل هذا ما يفسر لنا أن التحقيقات التي اجرتها الشرطة الفرنسية حتى الان حول جريمة اغتيال المناضل محمود صالح ، لا تتعدى كونها تحقيقات شكلية . اضافة الى أن التحقيق تناول دائرة اصدقاء الشهيد والنشاطات التي كان يقوم بها وليس تحقيقا حول الجهة التي يشك انها ارتكبت الجريمة .

ولقد اشار بعض الذين هم على اطلاع بحيثيات اعتقال الاخ « ابو داوود » و اطلاق سراحه ، ان الدوائر التي امرت بالاعتقال كانت تستهدف من الاعتقال ، لمس جريمة اغتيال المناضل محمود صالح بافتعال قضية اخرى، وفتح ملف العمليات الخارجية ضد التحرك